Independent Organization International

July 18, 2024
العدد 48

تصدر عن مؤسسة المستقلين الدولية
(نشرة إسبوعيةإخبارية لقضايا الهجرة غير النظامية)

رئيس مجلس الادارة : بسمة فؤاد

النشرة الإخبارية

محكمة مصرية تقضي بحبس 56 متهماًفي قضية غرق مركب مهاجرين غير شرعيين

قضت محكمة مصرية أمس بحبس 56 متهماً في قضية غرق مركب مهاجرين غير شرعيين، راح ضحيته 203 أشخاص، بالحبس لمدد تتراوح بين عامين و13 سنة.
وعاقبت محكمة جنح رشيد أمس (الأحد)، 56 متهماً بالحبس، بعقوبات تراوحت بين عامين و13 سنة، وبراءة أحد المتهمين، في قضية غرق مركب الهجرة غير الشرعية أمام سواحل رشيد، لاتهامهم بالقتل الخطأ والنصب وإخفاء المتهمين وإلحاق عمالة دون ترخيص.
وتصدر محاكم الجنح بحسب القانون المصري أحكاماً بالحبس لمدة أقصاها 3 سنوات، ما لم يكن المتهمون يحاكمون بحسب قوانين خاصة تعاقب بأحكام مشددة. كما يمكن للمحكمة أن تعاقب المتهم الواحد على أكثر من جريمة.
وكانت النيابة العامة قد وجهت للمتهمين تهم القتل الخطأ والإهمال والرعونة واستخدام مركب «الرزق بإذن الله» في الغرض غير المخصص له، وعدم استخدام وسائل إنقاذ كافية وتعريض حياة أطفال للخطر، ومزاولة مهنة إلحاق عمالة للخارج دون ترخيص، واستخدام مركبي «غزال الجديدة» و«الحاج فتحي عابدين» بالمخالفة لشروط الترخيص الممنوح لهما، مما أدى إلى مصرع 203 أشخاص.
وتعود تفاصيل الحادث إلى سبتمبر (أيلول) من العام الماضي، عقب غرق مركب للهجرة غير الشرعية على سواحل مدينة رشيد شمال غربي القاهرة، مما أسفر عن مصرع 203 غرقى، وإنقاذ 164 شخصاً بمعرفة القوات البحرية وحرس الحدود.
وألقت السلطات المصرية حينها القبض على 38 متهماً من مالكي المراكب وأطقمها وسماسرة الهجرة غير الشرعية، وإحالتهم للنيابة العامة التي أحالتهم لمحكمة جنح رشيد.
وتمثل قضية الهجرة غير الشرعية ملفاً دائماً وملحاً خلال المباحثات التي يجريها المسؤولون المصريون مع نظرائهم الأوروبيين. وشكت قيادات أوروبية خلال العام الماضي من تزايد أعداد المهاجرين غير الشرعيين عبر الأراضي المصرية.
وخلال منتصف العام الماضي قال رئيس دائرة الاستخبارات والأمن الداخلي الإيطالي ماريو بارينتي إن أعداد المهاجرين غير الشرعيين الوافدين من مصر تضاعفت، لافتاً إلى أن «تدفق المهاجرين الذين ينطلقون من السواحل المصرية سجل زيادة حادة بنسبة 104 في المائة» حينها.
وتزايدت في الآونة الأخيرة محاولات الهجرة غير الشرعية لمصريين وأجانب عبر السواحل المصرية، خصوصاً تلك التي تطل على البحر المتوسط، بسبب الاضطرابات السياسية وارتفاع معدلات البطالة في المنطقة.

ليبيا: من يقتل المهاجرين ويدفنهم في مقابر جماعية؟

يتوقف حكيم بالطيفة في فقرة وجها لوجه عند قول مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إن مكتبه ينظر في تقارير عن اكتشاف مقبرة جماعية في الصحراء على الحدود الليبية التونسية، بعد العثور على جثث 65 مهاجرا على الأقل في موقع آخر في وقت سابق من هذا العام، مع ضيفيّ من طرابلس: السيد أحمد حمزة رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بليبيا والدكتور ناصر أبو ديب الأمين العام لحزب ليبيا الأمة

عائلة سوري مات عطشا بالجزائر: "نادمون على إرساله إلى أوروبا"

عثر على 12 مهاجرا سوريا وجزائريين اثنين توفوا عطشا في الصحراء الجزائرية قرب الحدود الليبية.
وفي حديث إلى مهاجر نيوز، كشف أحد أقارب الضحايا عن تفاصيل مروعة.شعور بالصدمة والحزن ساد لدى عائلة الشاب السوري عيسى شريف بعد أن رأت اسمه بين قائمة السوريين الذين لقوا حتفهم عطشا في صحراء ولاية إليزي الجزائرية قبل أيام.
وفي مقابلة مع مهاجر نيوز، قال كاوا أدهم من محافظة الحسكة، "تم تبليغنا بواسطة وسائل التواصل الاجتماعي حيث تم العثور على اسم ابن عمي عيسى بين أسماء ضحايا الحادثة".
وكان عيسى شريف من بين 12 سوريا بينهم طفل في عامه العاشر، قد لقوا حتفهم عطشا في صحراء ولاية إليزي الحدودية مع ليبيا جنوب شرقي البلاد، حسبما أعلنت جمعية غوث الجزائرية للبحث والإنقاذ المختصة في إنقاذ التائهين في الصحراء.
وأضافت الجمعية أن أعمار الضحايا تتراوح ما بين 10 و57 سنة وكلهم ذكور فيما أعادت الواقعة إلى الأذهان مسلسل فرار السوريين من بلادهم بحرا أو برا في رحلات يحفها الموت من كل اتجاه.
ونشرت جمعية غوث أسماء الضحايا الذين "تم العثور عليهم في منطقة ضاية الفرسيق" الصحراوية التي تشهد حاليا ارتفاعا كبيرا في درجات الحرارة.
وكشف كاوا أدهم في حديثه إلى مهاجر نيوز عن تفاصيل مروعة للرحلة التي قطعها ابن عمه انطلاقا من لبنان حيث كان يقيم لأكثر من عشرين عاما.
وقال "قرر عيسى السفر الى أوروبا حيث استقل طائرة إلى ليبيا وبعدها سافر بمساعدة المهربين إلى الجزائر وفي الصحراء تعرضت السيارة التي كانوا يستقلونها لحادثة وباتوا بلا ماء أو طعام لتنقطع أخبارهم ليومين."
وأضاف "علمنا لاحقا أنهم **ماتوا بسبب العطش**. تريد أسرتنا أن تقوم السلطات بإرسال جثمان الفقيد إلى سوريا ليدفن في مناطق شمال شرق سوريا".

ألمانيا: دعوات لاستمرار عمليات التفتيش الحدودية المشددة

دعا الحزب الديمقراطي الحر -واسمه أيضا الحزب الليبرالي الألماني وهو الشريك الأصغر في الائتلاف الحاكم في ألمانيا- إلى استمرار عمليات التفتيش المشددة على جميع الحدود الألمانية التي تم تطبيقها خلال بطولة أمم أوروبا لكرة القدم (يورو 2024) حتى إشعار آخر للحد من الهجرة غير النظامية.
وفي تصريحات لمجموعة "فونكه" الإعلامية الألمانية قال زعيم الكتلة البرلمانية للحزب الليبرالي في البرلمان الألماني -كريستيان دور- موضحا السبب وراء هذه الدعوة إن عمليات التفتيش الشرطية أدت إلى "ضبط أولئك الذين يحاولون الدخول إلى البلاد بشكل غير قانوني بصورة فعالة للغاية".
وأضاف كريستيان دور أنه ليس لديه موعد نهائي محدد لهذه الإجراءات مشيرا إلى أنه لا يمكن إلغاء عمليات التفتيش على الحدود الداخلية إلا عندما يكون هناك نظام يحمي الحدود الخارجية الأوروبية بالكامل. وأردف: "لكن هذه أداة فعالة للغاية في الوقت الحالي".
يُذكر أن الأمين العام للحلف الليبرالي بيان دير-ساراي كان طالب في نهاية يونيو / حزيران الماضي 2024 بتمديد عمليات التفتيش على جميع الحدود الألمانية من قبل الشرطة الاتحادية لمدة عام.
وكانت الخطة الأصلية تنص على الإبقاء على هذه الإجراءات حتى وقت قصير بعد بطولة يورو 2024 في العطلة الأسبوعية الحالية.
ومنذ منتصف الشهر الماضي يونيو / حزيران 2024، كانت هناك عمليات تفتيش على الحدود مع الدنمارك وفرنسا ودول البنلوكس حيث لم يكن قد تم تطبيق هذه الإجراءات في تلك المناطق من قبل.
وكانت وزارة الداخلية الألمانية أعلنت في نهاية مايو / أيار الماضي 2024 عن تمديد عمليات التفتيش الثابتة على الحدود البرية مع كل من بولندا والتشيك وسويسرا -وهي الإجراءات التي كانت سارية منذ خريف 2023- لمدة ستة شهور حتى منتصف ديسمبر / كانون الأول المقبل 2024. وبررت الوزارة تمديد هذه الإجراءات بهدف مكافحة جرائم التهريب والحد من الهجرة غير النظامية.

رغم المخاطر.. غياب القانون في ليبيا عامل جذب للمهاجرين

لا تزال ليبيا تعيش تحت فراغ أمني كبير في بلد تتقاسمه سلطتين على الأقل. الوضع يجذب المهاجرين غير النظاميين الراغبين في التوجه إلى أوروبا، لكن الانتهاكات بحقهم كبيرة جدا.

نيكا ويليام، وهي شابة تبلغ من العمر 24 عاماً من غانا، كانت تعتقد أن ليبيا مكان يتيح لها كسب المال من أجل مواصلة رحلتها إلى أوروبا، لكن هذا البلد ارتبط بتجارب مروعة، إذ تحكي لـDW: "وقعت في أيدي عصابة ليبية، تعرضت للاغتصاب وحملت، قبل أن يتم سجني في سجن العسة في ليبيا".

وتضيف "كانوا يصطفوننا ويجلدوننا واحدًا تلو الآخر كل صباح، فقدت الجنين ولا أزال لا أصدق أنني نجوت"، تقول وليام، مؤكدة لـDW أن مستوى الخوف لم يتراجع بعد رغم أنه تم إطلاق سراحها في النهاية. وتضيف: "كل ما أريده هو مستقبل آمن، ولكني لا أعرف ما إذا كنت سأحقق ذلك أبداً أو إذا كان اليوم سيكون آخر يوم لي".

مايكل شيرا من نيجيريا يشاركها الرأي ذاته: "كل ما أريده هو الوصول إلى أوروبا، حيث أعتقد أنني يمكن أن أجد فرص حياة أكثر استقرارًا"، متابعا: "لكن الطريق طويل ومليء بالمخاطر، ولا أعرف إذا كنت سأصل."

مناسبة الحديث إلى مايكل شيرا كانت حملة اعتقال شنتها قوات الأمن الليبية بالزي النظامي دون سابق إنذار هذا الأسبوع، إذ اقتحم ضباط مقهىً كان يجتمع فيه مجموعة من المهاجرين غير النظاميين بانتظار أصحاب العمل المحتملين.

تم تجميع الرجال، وبشكل تعسفي تم احتجاز بعضهم. صباح ذلك اليوم، كان مايكل شيرا، البالغ من العمر 19 عامًا من نيجيريا، والساكن في زوارة الساحلية بالقرب من الحدود التونسية، محظوظًا، إذ كان بعيدا نسبياً عن مكان الاعتقال، لكنه يؤكد لـDW: " نعيش في خوف دائم. السلطات الليبية تقوم حاليًا باعتقال المهاجرين في أي مكان تراهم".

كان شيرا في ليبيا لبضعة أشهر، ينتظر فرصة للركوب في قارب سري للوصول إلى أوروبا. يوضح: "في البداية، كنت في تونس لكن الشرطة التونسية طاردتني". فرّ لاحقاً إلى ليبيا عندما كادت القوات الحدودية التونسية أن تعتقله: "كانوا ينوون تسليمنا للسلطات الليبية والجميع يعرف ما يحدث بعد ذلك"

الدكتور محمود محيي الدين: مصر من أكثر الدول المتأثرة بالهجرة غير الشرعية

قال المبعوث الخاص للأمم المتحدة لأجندة التمويل 2030 الدكتور محمود محيي الدين، إن مصر من أكثر الدول المتأثر بالهجرة غير الشرعية، مشيرا إلى أن الكثير من المهاجرين من الدول المجاورة يأخذون مصر كدولة مرور ومع مرور الوقت قد تتحول مصر من دولة مرور، لدولة إقامة دائمة

اليونان: "وضع كارثي" في مخيمات استقبال المهاجرين

تقرير جديد صدر يوم الجمعة الماضي عن مجلس أوروبا يضاف إلى سلسلة توثيقات المنظمات الإنسانية في اليونان، ويكشف عن "وضع كارثي" في مخيمات الاستقبال الممولة من الاتحاد الأوروبي فضلا عن عنف الشرطة وإعادة المهاجرين بشكل قسري إلى تركيا.

بعد زيارات أجرتها نهاية العام الماضي، توصلت لجنة مناهضة التعذيب التابعة لمجلس أوروبا (CPT) إلى استنتاجات تشير إلى تعرض المهاجرين في اليونان إلى انتهاكات في مخيمات الاستقبال المغلقة أو في مراكز الشرطة عند توقيفهم. ممارسات تضمنت الإعادة القسرية إلى تركيا وتعامل الشرطة "العنيف" مع طالبي اللجوء إضافة إلى تردي الوضع الصحي، حسب التقرير الصادر يوم الجمعة 12 تموز/يوليو.

بناء على مقابلات أجرتها في عدة مخيمات، تبين أن الأجانب المحتجزين تعرضوا لسوء المعاملة الجسدية "والتي زُعم أنها ارتكبت عمدا على أيدي ضباط الشرطة في بعض مراكز الشرطة في أثينا وفي مراكز الاحتجاز السابقة للترحيل في أميجداليزا (25 كلم شمال أثينا) وكورينث (80 كلم غرب أثينا) وتافروس (في أثينا)". وأفاد العديد من الأشخاص أيضا أنهم تعرضوا لمعاملة سيئة من قبل خفر السواحل أثناء اعتراضهم في البحر، تتضمن "الضرب بالهراوات وأعقاب البنادق، والركل واللكم والصفع، إضافة إلى الإهانات والشتائم العنصرية".

«الداخلية العرب»: تبادل المعلومات يعزز خطط مواجهة الهجرة غير الشرعية

القى الدكتور محمد بن على كومان الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب كلمة جاء فيها : «يشرفني وأنا أرحب بكم في قبلة الأمن العربي أن أتوجه ببالغ الشكر والعرفان إلى تونس العزيزة رئيسا وحكومة وشعبا، على ما تحيط به مجلس وزراء الداخلية العرب من رعاية كريمة، وما توفره لأمانته العامة من دعم موصول يسهم بشكل حاسم في نجاح مختلف الأنشطة والبرامج.. ويشرفني كذلك أن أرفع إلى أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية العرب كل التقدير والامتنان، على عنايتهم الدائمة بالأمانة العامة لمجلسهم الموقر وعلى سعيهم الدؤوب لتعزيز التعاون الأمني العربي».

وأضاف: «تجتمعون اليوم في ظروف إقليمية ودولية، تتسم باستشراء الجريمة المنظمة خاصة ترويج المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين غير الشرعيين، إلى غير ذلك من التحديات الإجرامية التي تقع على عاتق أجهزتكم مسؤولية كبيرة في التصدي لها.. ويعكس جدول أعمال هذا المؤتمر أهم هذه التحديات. فسيكون البند المتعلق بتجارب الدول الأعضاء في مجال تزوير الوثائق وسبل مواجهته، مناسبةً لتبادل المعلومات بشأن أهم أساليب التزوير وتقنياته والإجراءات المناسبة لكشفه بما يحول دون استخدام الوثائق المزورة في الهجرة غير الشرعية وسائر أنماط الجريمة».

وتابع: «ولا شك أن مشاركة كل من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل في هذا المؤتمر، ستكون فرصة للاطلاع على الممارسات الفضلى في هذا المجال على الصعيدين الإقليمي والدولي.. وعلى صعيد تبادل المعلومات ستنظرون في نتائج اجتماع لجنة عُقدت أمس للنظر في إنشاء منصة أو آلية لتبادل الخصائص الحيوية للمسافرين، وهو مشروع طموح من شأنه أن يُشكل خطوة متقدمة على درب التعاون الأمني العربي، إذا ما أُعِدَّ بصورة جيدة تراعي الجوانب القانونية والتقنية اللازم أخذها بعين الاعتبار».

وواصل كلمته: «سيكون لمواجهة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية، نصيب وافر من مداولاتكم اليوم من خلال استعراض خطوط الاتجار بالبشر عبر الحدود العربية، مما يسمح باكتشاف طرق التهريب الجديدة واتجاهات هذه الظاهرة، ومن خلال الخطة الاسترشادية لمواجهة الهجرة غير الشرعية في صيغتها المعدلة التي نأمل أن توفر منوالا تستهدي به الدول الأعضاء في وضع خططها الوطنية».

توقيف مدير شركة طيران ليبية خاصة بتهمة نقل مهاجرين غير نظاميين

أُوقف المدير التجاري لشركة الطيران الليبية غدامس في إطار تحقيق بشأن نقل مهاجرين راغبين بدخول أراضي الولايات المتحدة عبر أراضي نيكاراغوا, وفق ما أعلنت النيابة العامة.
القضية تتّصل برحلات جوية نظّمتها شركة الطيران الليبية الخاصة غدامس انطلاقا من مطاري طرابلس وبنغازي ونقلت "مئات الأشخاص الراغبين في دخول أراضي الولايات المتحدة عبر أراضي جمهورية نيكاراغوا, بالمخالفة لقواعد الهجرة النافذة", وفق بيان أصدره مكتب النائب العام.
في إطار هذا التحقيق أمرت السلطات بـ"حبس المدير التجاري في شركة غدامس للطيران, لارتكابه نشاطاً ضاراً بمصالح البلاد", وفق ما أعلن المصدر في وقت متأخر الأحد.
وأوضح النائب العام أن الشركة "مارست نشاطاً تمثل في تسيير رحلات جوية كان على متنها مئات الأشخاص المنتمين إلى بلدان شرق آسيا دون مراعاة التزامات الناقل الجوي والتشريعات الوطنية المتعلقة بالهجرة وكذلك المقتضيات المنبثقة عن الصكوك الدولية المصادق عليها لاسيما بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو".
وفق تحقيق نشرته صحيفة "لوموند" في أواخر أيار/مايو, نقلت رحلات جوية عدة مستأجرة لشركة غدامس للطيران مئات المهاجرين الآسيويين من بنغازي (شرق) وطرابلس (غرب) إلى ماناغوا في نيكاراغوا.
ومنذ سنوات يحظر على غدامس للطيران, على غرار معظم شركات الطيران الليبية العامة والخاصة, دخول المجال الجوي للاتحاد الأوروبي, لأسباب أمنية.
منذ سقوط نظام معمر القذافي في العام 2011, تشهد ليبيا نزاعات وانقسامات وتدير شؤونها حكومتان متنافستان: الأولى في طرابلس (غرب) برئاسة عبد الحميد الدبيبة وتعترف بها الأمم المتحدة, والثانية في الشرق وتحظى بدعم البرلمان والمشير خليفة حفتر.
واستغلت عصابات الإتجار بالبشر عدم الاستقرار السائد لتطوير شبكات سرية لنقل آلاف المهاجرين من إفريقيا إلى اوروبا.
وفق المنظمة الدولية للهجرة, هناك أكثر من 700 ألف مهاجر على الأراضي الليبية, معظمهم من النيجريين والمصريين.
لكن وزير الداخلية في حكومة طرابلس, عماد الطرابلسي, أعلن في 10 تموز/يوليو أن هناك في ليبيا "نحو 2,5 مليون" أجنبي, "70 إلى 80 في المئة منهم دخلوا بصورة غير قانونية".

إيطاليا: زيادة عمليات طرد وإعادة مهاجرين ذوي سوابق جنائية

أعلنت مصادر أمنية إيطالية, عن زيادة عمليات طرد وإعادة المهاجرين من ذوي السوابق الجنائية.
وأضافت المصادر ذاتها, أن "في الأشهر الستة الأولى للعام الجاري, نفذت قوات الشرطة في مدينة البندقية (مقاطعة فينيتو ـ شمال), 52 عملية ترحيل لمواطنين أجانب غير نظاميين هناك سجلات جنائية مختلفة ضدهم".
وذكرت المصادر الأمنية أنه "تُضاف إلى ما سلف ذكره, 7 عمليات إعادة أخرى من مراكز استقبال المهاجرين المؤقتة بهدف الإعادة (CPR), والتي تم تنفيذها في الأسبوعين الأخيرين وحدهما", إلى جانب "19 عملية إعادة مباشرة لمهاجرين إلى بلدانهم الأصلية", مبينةً أن "أعدادها تتزايد بشكل ملحوظ مقارنة بالعام الماضي".
وأوضحت المصادر, أن "العمليتين الأخيرتين تمتا في الأيام الأخيرة مع طرد تونسي مثقل بسجلات جنائية عديدة, لارتكابه جرائم ضد ممتلكات والاشتباه بقيامه بسرقات وعمليات سطو عديدة", أما الثانية, فهي بحق "مولدوفي, تمت مرافقته إلى مراكز استقبال المهاجرين المؤقتة بهدف الإعادة (CPR) في بونتي غاليريا بروما".
وأشارت المصادر ذاتها إلى أن هذا الأخير, "متهم بارتكاب عدد لا يحصى من الجرائم ضد الممتلكات وترويج المخدرات, والذي تم التحقيق معه مؤخراً أيضاً بسبب ارتكابه أعمالاً اضطهادية ضد شريكته والتي تم تفعيل قانون الخطر المحيق بسببها".

تزوير ملفات "فيزا" يطيح بثلاثة أشخاص

تمكنت عناصر الشرطة بولاية أمن وجدة, الأربعاء, من توقيف ثلاثة أشخاص تتراوح أعمارهم ما بين 30 و44 سنة, اثنان منهم من ذوي السوابق القضائية؛ وذلك للاشتباه في تورطهم في قضية تتعلق بتزوير محررات رسمية واستعمالها في إعداد ملفات تأشيرات "شينغن", وتنظيم الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر.
وذكرت ولاية أمن وجدة, في بلاغ توصلت به هسبريس, أن المشتبه فيهم يرتبطون, حسب المعلومات الأولية للبحث, بشبكة إجرامية تنشط في تزوير وثائق ومستندات ومحررات إدارية تدخل ضمن ملفات الحصول على تأشيرات السفر إلى الدول الأوروبية؛ وهي الملفات المزورة التي يشتبه في استخدامها في تنظيم الهجرة غير الشرعية.
وقد أسفرت عملية الضبط والتفتيش المنجزة, وفق المصدر ذاته, عن العثور بحوزة المشتبه فيهم على وثائق وشهادات مزورة ومجموعة من الطوابع والعقود المزيفة, علاوة على آلة للطباعة ومعدات معلوماتية يشتبه في استعمالها في هذا النشاط الإجرامي.
وأكدت ولاية أمن وجدة إخضاع المشتبه فيهم لتدبير الحراسة النظرية رهن إشارة البحث القضائي, الذي يجري تحت إشراف النيابة العامة المختصة؛ وذلك لتحديد باقي الامتدادات المحتملة لهذا النشاط الإجرامي, وكذا توقيف باقي المساهمين والمشاركين في ارتكاب هذه الأفعال الإجرامية.

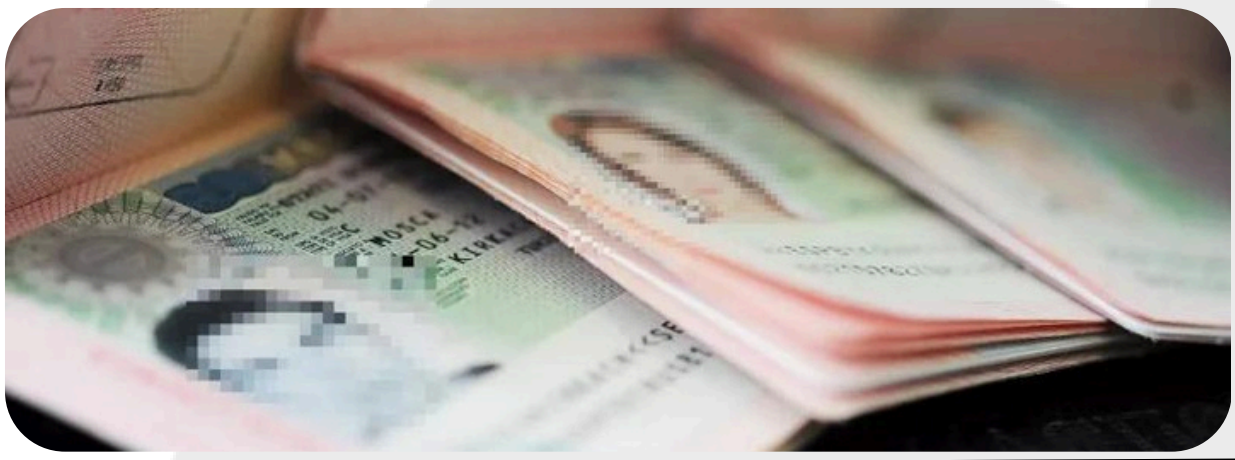

إيطاليا...إغلاق مزرعتين بسبب تعامل غير إنساني مع العمال المهاجرين

لفترات طويلة وبأجور زهيدة جدا وتعامل في ظروف شبيهة بالعبودية كل ذلك هذه الظروف وغيرها كانت السبب في إغلاق مزرعتين في إيطاليا. تجري التحقيقات بشأن المالكين وهم من أصول هندية
تم إغلاق مزرعتين في إيطاليا حيث تم إبقاء ما يربو على 30 عامل حصاد هنديا بها في ظروف شبيهة بالعبودية. ووفقا للقضاء, صادر محققون في نفس الوقت قرب مدينة فيرونا شمالي البلاد أصولا تبلغ قيمتها الإجمالية نحو 500 ألف يورو (545624 دولار). ويتم التحقيق بشأن المالكين الاثنين لهذه الأصول, وهما من الهند أيضا.

وبحسب السلطات أغرى الرجلان إجمالي 33 من مواطنيهما ليأتوا من بلادهم إلى إيطاليا على وعد بتقاضي أجور جيدة والحصول على ظروف معيشية أفضل. ورغم ذلك اضطر العمال إلى دفع 17 ألف يورو لدخول البلاد والحصول على تصريح عمل مفترض, أو أن يصبحوا مديونين. وتم أخذ جوازات سفرهم منهم لدى وصولهم.
وتم إجبار العمال على العمل في الحقول بالمزرعتين الواقعتين قرب بلدية كولونيا فينيتا لمدة تتراوح ما بين 10 و 12 ساعة لسبعة أيام في الأسبوع, بأجر 4 يوروات في الساعة. وأفادت السلطات بأنه تم تسكينهم في منازل متداعية بها منشآت صرف صحي غير صالحة للاستخدام الآدمي.
وفاة مهاجر هندي بعد فقدانه ذراعه أثناء العمل بالحقول بريف العاصمة الإيطالية
وجدير بالذكر, أن المهاجر الهندي ساتنام توفي في إحدى مستشفيات روما, في 19 حزيران/ يونيو الحالي, حيث كان يعمل في إحدى المزارع الريفية بالقرب من العاصمة الإيطالية, عندما بَترت ذراعَه آلةٌ زراعية في أحد الحقول بالقرب من لاتينا في ضواحي العاصمة, وتركه أربابُ العمل لمصيره في الشارع.
وتعرض المواطن الهندي ساتنام سينغ, وهو مهاجر يبلغ من العمر 31 عاما ويعمل كمزارع, للاستغلال ثم أُلقي في الشارع, حيث تُرك فريسة للألم, بعد أن فقد ذراعه الأيمن في حادث أثناء عمله في مزرعة في "بورجو سانتا ماريا", في الريف القريب من لاتينا جنوبي روما. وتوفي الرجل متأثرا بجراحه صباح الأربعاء 19 حزيران/ يونيو, في مستشفى سان كاميلو في روما, حيث كان قد نقل في حالة حرجة بعد ظهر يوم الإثنين.
بترت الآلة الزراعية المستخدمة في تغليف الفاكهة من قبل شركة لوفاتو الزراعية, ذراع ساتنام سينغ, وتركت ذراعه بالقرب منه داخل سلة جمع الفاكهة. وتشكل هذه التفاصيل المروعة جزءاً من قصة استغلال رهيبة, قام بها مالك الشركة التي وظفت الرجل, والذي تم وضعه قيد التحقيق بالفعل, بتهمة التسبب في الإصابة جراء الإهمال وعدم المساعدة, لكنه يواجه الآن اتهامات بالقتل غير المتعمد.